مؤسسة حقوقية: الانتهاكات بحق المصريين في السعودية ممنهجة

التغيير

قالت مؤسسة حقوقية إن الانتهاكات بحق المصريين في المملكة، ممنهجة، داعية إلى تدخل مصري رسمي لوضع حد لهذه الانتهاكات.

ورصدت مؤسسة الهلالي للحريات، سلسلة أحداث وجرائم في المملكة رسمية وشعبية بحق المصريين المقيم في المملكة منذ سنوات.

وجاء نداء المؤسسة الحقوقية بعد أيام من إصدار وزارة الخارجية المصرية بياناً صحفياً (21 يناير/كانون الثاني الجاري).

وقالت وزارة الخارجية المصرية إن سلطات آل سعود أفرجت عن سفينة مصرية تسمى الشفاء، كانت تقل 35 صيادا.

واحتُجزت السفينة المصرية في وقت سابق بعد دخولها المياه الإقليمية للمملكة للصيد بطريقة غير مشروعة.

لكن هذه ليست المرة الأولى التي تحتجز فيها سلطات آل سعود عمالاً مصريين أو تهاجمهم، بحسب محامي حقوق الإنسان في مؤسسة الهلالي للحريات "أحمد جدامي".

فقد وقعت حوادث قتل فيها مواطنون من المملكة مصريين في المملكة.

في 28 ديسمبر/كانون الأول 2020، قُتل "هاني عبدالتواب"، مدرس اللغة الإنجليزية البالغ من العمر 35 عاما.

وقتل عبد التواب إثر مشادة نشبت بينه وبين أحد طلابه في الفصل، لينتظره الأخير مع شقيقه البالغ من العمر 16 عاما خارج المدرسة ويطلقا عليه النار.

وفي 28 يوليو/تموز 2020، أثارت أنباء عن قتل مواطن من المملكة لمصريين اثنين غضبا في الشارع المصري.

وأعلنت وزارة الهجرة وشؤون المغتربين المصرية آنذاك أن مواطن من المملكة قتل "عادل عبدالإمام حسين"، و"عزالدين محمد عبدالشافي" في الرياض، إثر خلاف بينه وبين العاملين المصريين اللذين كانا يقومان بأعمال بناء في مقر إقامته.

حقوق المصريين

وأثار تكرار تلك الحوادث تساؤلات حول ما إذا كانت الهجمات ضد المصريين في المملكة ممنهجة أم لا.

ودفع "جدامي" لمطالبة السلطات المصرية بفرض احترام العمال المصريين في المملكة.

ويبغ أعداد العمال المصرين في المملكة نحو 3 ملايين عامل، ساهموا في الازدهار الاقتصادي للمملكة على مر السنين، حسب قول "جدامي".

وسبق أن ناشدت مجموعة من المصريين العاملين في المملكة الحكومة المصرية بالتدخل لعودتهم إلي مصر.

وذلك بعد أن ساءت أحوالهم ولم يعد لهم مصدر دخل بالمملكة، ولم يعد يتقاضون رواتب من عملهم بسب "كورونا".

تعتبر المملكة موطنًا لأكبر عدد من العمال المهاجرين بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ عدد العمال المهاجرين فيها نحو 10 مليون.

وتشهد المملكة انتهاكات واسعة لحقوق العمالة الوافدة مثل عدم انتظام صرف رواتبهم أو عقابهم بأجور متدنية بالإضافة إلى ظروف العمل الخطرة.

والتحرش، والانتهاكات الجنسية، والعمل القسري الذي يواجهونه. وحتى وقتٍ قريب، كان هؤلاء العمال محكومين تمامًا بنظام الكفالة الذي يربط حقوق العمال في البقاء في البلاد برب العمل.